(النقد النحوي في الحدود عند الشيخ محمد بن علي الجرجاني(٧٣٠هـ) في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية)

أ.م.د نزار عبد اللطيف صبر
لغة القرآن وإعجازه/العلوم الإسلاميَّة، جامعة بابل/العراق

أسماء محسن حديد حسن
لغة القرآن وإعجازه/العلوم الإسلاميَّة، جامعة بابل/العراق

البريد الإلكتروني Email : qur.nazar.abdul@uobabylon.edu.iq
qur634.asmaa.muhsen@student.uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: النَّقد، الحدود، النحويّ، المصطلح النقديّ، الرَّفض.

كيفية اقتباس البحث

صبر، نزار عبد اللطيف ، أسماء محسن حديد حسن ، (النقد النحوي في الحدود عند الشيخ محمد بن علي الجرجاني(٧٣٠هـ) في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Syntactic Criticism of Limits According to Sheikh Muhammad ibn Ali al-Jurjani (lived 730 AH) in his Book "Al-Mabahith al-'Arabiyya fi Sharh al-Kafiyya al-Hajibiyya"

Dr. Nizar Abdul Latif Sabr
Language of the Quran and its miracle Islamic sciences
University of Babylon Iraq

Asma Mohsen Hadeed
Language of the Quran and its miracle Islamic sciences
University of Babylon Iraq

Keywords : Criticism Limits, Grammarian, Critical Term, Rejection.

How To Cite This Article
Sabr, Nizar Abdul Latif , Asma Mohsen Hadeed, Syntactic Criticism of Limits According to Sheikh Muhammad ibn Ali al-Jurjani (lived 730 AH) in his Book "Al-Mabahith al-'Arabiyya fi Sharh al-Kafiyya al-Hajibiyya" ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract: The book "Al-Mabahith Al-Arabiyyah fi Sharh Al-Kafiyah Al-Hajibiyah" by Sheikh Muhammad bin Ali Al-Jurjani is characterized by many valuable critical judgments that came as a result of his study of all the topics that Ibn Al-Hajib (646 H) dealt with in his Kafiyah. Therefore, this research came to study and analyze his grammatical criticism and the opinion of previous grammarians on various grammatical issues and his response to them. This is what we will learn about in this research, as we will stand on selected examples of Sheikh Muhammad Al-Jurjani's criticism of the limits.

Grammatical criticism encompasses all aspects of the grammatical corpus, revealing its strengths and weaknesses, correcting what it deems flawed, and promoting what it considers sound. It also relates to all related topics, such as objections and rebuttals, acting as a part to the whole, all of which fall under its authority. The importance of grammatical

criticism lies in its role in developing and preserving the rules of the Arabic language, protecting them from errors and distortions. However, critical judgments can sometimes be problematic; a judgment may be incorrect and thus requires further evaluation to correct it and bring it back to the right path.

الملخص: اتَّسم كتاب (المباحث العربيَّة في شرح الكافية الحاجبيَّة) للشيخ محمد بن علي الجرجاني بالكثير من الأحكام النقديّة القيّمة، و التي جاءت نتيجة دراستهُ لكلِّ الموضوعات التي عالجها ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) في كافيته ؛ لذا فقد جاء هذا البحث لدراسة النّقد النحويّ لديه وتحليله، و رأي النحاة السابقين في المسائل النحويَّة المختلفة، و ردَّه عليهم وهذا ما سنتعرف عليه في هذا البحث إذ سنقف على نماذج مختارة من نقد الشيخ محمد الجرجاني في الحدود.

النقد النحوي تشمل عنايته كل ما يتعلَّق بالمدوَّنة النحويَّة كاشفًا عن مواطن القوَّة والضعف فيها مقوّمًا ما يراه رديئًا ومرجّحًا ما يراه جيّدًا، كما له علاقة بكل الموضوعات المقاربة له كالاعتراضات والردود علاقة الجزء بالكل فهي بمجموعها خاضعة لسلطته. أهميَّة النقد النحوي في تطوير قواعد اللغة العربية والحفاظ عليها من اللحن والتحريف خطورة الأحكام النقديَّة في بعض الأحيان؛ فربما يكون الحكم النقدي غير صحيح فيحتاج إلى حكم نقدي يقوّمه ويعيده إلى جادّة الصواب.

المقدّمة:

الحمدُ لله الذي لا يبلغُ حمدَه أحدٌ، والصلاةُ والسلامُ على أشرف الخلق أجمعين، أبي القاسم المصطفى الأمين، محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

اللغةُ العربية لغةٌ معطاء، انمازتْ عن لغات العالم بأنّها لغةُ القران الكريم، وطلابها على مرِّ العصور ينهلون من علومها فما تنضب، وكيف تنضب ! وهي لغةٌ شرفها الله بأنّها لغةُ أهلِ الجنة ـ كما تذكرُ الروايات ـ وفضّلها رسولُه (صلى الله عليه وآله وسلم) على سائر اللغات. ويُعد النقد النحوي من الموضوعات المهمة التي تقوّم القاعدة النحويَّة؛ لما له من أهميَّة في كشف مواطن القوة والضعف في النص والتوصل إلى حكم صحيح ودقيق يخدم اللغة ويعمل على تطويرها وتنقيحها، ومن المعروف أنَّ النقد النحوي أو اللغوي بدأت بوادره الأولى عند عرب قبل الإسلام بنقدهم الشعر إعجابًا به أو رفضًا له، وهذا النقد كان فطريًّا لا تحليليًّا، لكن بعد عصر التدوين ووضع علم النحو صارت له ضوابط وأُسس علميّة، وكان هدفه الحفاظ على لغة القرآن الكريم من شائنة اللحن والتحريف، و بهذا أصبح النقد اللغوي قائمًا على الذوق والتحليل، فالنقد هو البحث عن مواطن الاستهجان والاستحسان في النص، والوقوف على مواطن القوة وترجيحها

ومواطن الضعف وردّها؛ لذلك فقد عُدَّ النقد النحوي أقدم أنواع النقد، ولما له من الأهميَّة في تطور الدرس اللغوي.

وقد جاء هذا البحث للتعرف على الأحكام النقديَّة في الحدود للشيخ محمد بن علي الجرجاني في كتابه (المباحث العربيَّة في شرح الكافية الحاجبيَّة) وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا البحث ومعرفة آراء العلماء السابقين في المسائل النحوية ونقد الشيخ لها.

المبحث الأوَّل: النقد النحويّ في المقدَّمات الاسميَّة:

المسألة الأولى: حد الاسم الموصول:

الموصولُ لُغةً: لو نظرنا إلى المعاجمِ العربيَّة نجدُ أنَّ مادّة (وَصَلَ) أُخِذت من وصلَ الشيء وَصلًا وصِلَةً إذا اتصلَ بِهِ ومنها صلة الرحم؛ فيقالُ: وَصَلَ فلانٌ رحِمَهُ، إذا لم يقطعْ اتصاله بهم، كما يُقال: واصَلَ زيدٌ صيامَهُ، إذا تابعَهُ يومًا تلو الآخر، فكلُّ شيء اتصلَ بشيء تكون بينهما وصلة[١]، والموصولُ هو ما كان بينه وبين ما يتصلُ بهِ صلةً، والموصولُ: اسم مفعول من وَصَلَ الشيء إذا جعله تامًا[٢].

واصطلاحًا: هو أحدُ المصطلحاتِ النحويّة التي تُطلقُ على مجموعةٍ من الأسماء التي لا يكتملُ معناها إلّا بصلةٍ والتي يسميها سيبويه حشوًا[٣]، لذا فهي ((أسماءٌ ناقصةٌ في دلالتِها لا يكتملُ معناها إلّا بصلةٍ، فالأسماء الموصولة وهي: الذي والتي والألف واللام في نحو: القائم، والضارب، والمعطي، وما كان في حكمها ومن وما وأيّ، ومعنى (موصولة) أنَّها تتمُّ بصلاتٍ وعوائدٍ تُضمُّ إليها، وصلاتها لا تكونُ إلّا جملًا محتملة للصدقِ والكذبِ ولا بُدَّ أنْ يرجعُ منها إلى الموصولات ذكر. فإذا استوفت الموصولات صلاتها على هذه الشروط كانت بمنزلة اسم مفرد نحو: زيدٌ وعمرٌو وعبدُ اللهِ وتحتاجُ الأسماء الموصولةُ إلى ما يحتاجُ إليه زيدٌ وعمرٌو حتى يستقلُّ كلامًا))[٤]، لذا فإنَّ هذه الأسماء تفتقرُ في دلالتِها على معنى الاسم التام إلى ما يتصلُ بها من الجملِ أو الصلات، وسمّاها ابن الخشّاب وابن يعيش بالمبهمات، ودليلُ إبهامها أنَّها لا تخص مسمًى دونَ آخر، وأنَّ معرفتَها تتمُّ بصلاتِها بدليل عدمِ جواز دخول (رُبَّ) عليها؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تدخلُ على المعارفِ، ووجود الألف واللام في الأسماء الموصولة كالذي والتي هي ليست تعريفية بل زائدة زيادة لازمة لإصلاحِ اللفظ[٥]، وذكرَ ابن جني بأنَّها قسمين: أسماءٌ وحروفٌ، والأسماء لا تكتملُ معانيها إلّا بصلاتٍ توضحُها[٦]، والموصولاتُ عددُها تسعة وهي: الذي والتي وجمعهما وتثنيتهما ومن وما الموصولتين واللام بمعنى الذي وذو وذا إذا جاءتْ مع ما الاستفهامية والألى بمعنى الذين[٧].

وعرّف الزمخشريُّ الموصولاتِ بأنَّها ((ما لا بُدَّ لـه في تمامِهِ اسمًا من جملةٍ تردفُهُ من الجملِ التي تقعُ صفاتًا، ومن ضميرٍ فيها يرجعُ إليه))[٨]، وهذا التعريفُ فضّلَهُ الشيخُ مُحمَّدٌ بن علي الجرجاني رحمه الله ووصَفَهُ بأنَّه خيرٌ من عبارة ابن الحاجب التي قال فيها بأنَّ الموصولات ((ما لا يتمُّ جزءًا إلّا بصلةٍ وعائدٍ، وصلتُه جملةٌ خبريّةٌ، والعائدُ ضميرٌ لَهُ وصلة الألف واللام اسمُ فاعل أو مفعول))[٩]، ولمعرفةِ سبَبِ تفضيل عبارة الزمخشري لا بُدَّ من الوقوفِ عليها وتحليلها، فقوله (لا بُدَّ له في تمامِهِ اسماً من جملة تردِفُه) أي: لا بُدَّ من جعلِهِ كالاسم أي: لهُ معنًى لا بُدَّ من جملةٍ تتبَعُه، وقولُهُ: (من الجملِ التي تقعُ صفات) أي: الجملُ التي تبيّن الكلام وتوضّحه، وهي الجملُ المتمكِّنة من بابِ الخبرِ والتي تحتملُ الصدقَ والكذبَ، ويصحُّ أنْ تكونَ صفةً للنكرةِ؛ لذلك لا يجوزُ أنْ يوصلُ بالاستفهامِ والنهي والأمر للسبب آنف الذكر[١٠].

وعند الرجوعِ إلى كلامِ الشيخِ مُحمَّدٍ بن عليّ الجرجاني رحمَهُ الله نجدُ أنَّه رجَّح تعريف الزمخشري إذ قال: ((والحقُّ أنَّ عبارة الزمخشري خيرٌ من عبارته؛ لأنَّه لم يقل: ما لا بُدَّ لَهُ من اسميّتِهِ جملة وعائد حتى يرد عليه ما أورده بل قالَ: (في تمامِه اسمًا) ولا ريبَ أنَّ الأمر كما قال؛ لأنَّ الموصولَ اسمٌ ناقصٌ ولا يتمُّ إلّا بالصلةِ والعائدِ، فكمالُ اسميَّة الموصول بالصلةِ والعائدِ))[١١]، إذن فالفرقُ بين ما قالَهُ الزمخشريُّ وما قالَهُ ابن الحاجبِ هو أنَّ الزمخشريَّ جعلَ الاسم الموصول كالاسم التام، أي: يصحُّ أنْ يأتيَ مفعولًا بِهِ وفاعلًا ومضافًا إليه، وابن الحاجب جعلَ حدَّهُ مرتبطًا بجزئيتِه، أي: وقوعه أحد جزأي الكلام، وردّ الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني رحمه الله على هذا الكلامِ ونقدَهُ بقوله: ((عبارةُ المصنِّفِ رديّةٌ؛ لأنَّ جزئيَّته غير متوقفة على الصلةِ والعائدِ؛ لأنَّه جزءٌ سواء اعتبُرت معَهُ صلته أو لم تعتبرْ؛ لأنَّ جزءَ الجزء جزءٌ وإنْ أرادَ بالجزءِ جزءًا يصحُّ تعلّق العامل به فهو مراد الزمخشري؛ لأنَّ الجزء الموصوف بذلك هو الاسم التام مع إبهام عبارته ووضوح عبارة الزمخشري))[١٢]، فهوَ بهذا النقدِ رجَّح رأي الزمخشري للمرةِ الثانية ووصَفَهُ بالوضوحِ ووصفَ قولَ المصنِّف بالغموضِ؛ لأنَّه ربطَ جزئيةَ الاسم الموصول بالصلةِ والعائدِ الذي يعني أنَّ جملةَ الموصولِ يجبُ أنْ تشتملُ على ضميرٍ يعودُ على الموصولِ ويكونُ متَّفقًا معه في نوعِهِ وعددِهِ وهذا الضميرُ هو العائد، ثم نقَدَ الشيخُ مُحمَّدٌ بن علي الجرجاني (رحمه الله) الحدَّ مرّةً أُخرى؛ لأنَّ المصنِّف عرّفَ الموصولَ بالصلةِ وهو يرى بأنَّ ذلكَ أشبه بتعريفِ الشيء بنفسِهِ من غيرِ إضافةِ أيّ شيء جديد له، ولو استعملَ كلمةَ (جملة) بدلَ كلمةَ (صِلَة) لَخلصَ مِن ذلك[١٣]، وأرى بأنَّ ما ذهبَ إليه الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني هو المرجح للحجج التي ساقها.

وعند تتبّعِ المصطلح في مؤلّفاتِ مَن جاءَ بعدَهُ مِن النحويين أمثال أبي حيَّان الأندلسي ومن تبعه[١٤]، إذ عرَّفَهُ بأنَّه: ((مِن الأسماء ما افتقرَ أبدًا إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤوَّلة غير طلبيَّة ولا إنشائية. ومن الحروف ما أوّل مع ما يليهِ بمصدرٍ، ولم يحتج إلى عائد))[١٥]، فقوله: (من الأسماء) إشارةً إلى الموصولِ الاسميّ، وقولُهُ: (ما افتقرَ) يشملُ جميعُ مفتقرٍ إلى غيرِهِ؛ كي يتمُّ معناهُ، وقولُهُ (أبدًا) أخرجَ النكرةَ الموصوفةَ بجملةٍ، وقولُهُ (إلى عائدٍ) ليخرجَ ما لا تحتاجُ إلى عائدٍ مثل (إذ وإذا) فإنَّها تفتقرُ إلى جملةٍ لا إلى عائدٍ، والعائدُ هو الضميرُ الذي يعودُ على الموصولِ، وقولُهُ: (خلفه)؛ ليشملَ الموصولَ في المعنى مثل (أبا مُحمَّدٍ الذي رأيتُ عليًا) أي: الذي رأيتُهُ[١٦].

أمّا المُحدثون فقد عرّفوا الموصول ووقفوا عندها أمثال مصطفى أمين وعلي الجارم إذ قالوا في حدِّهِ بأنَّه اسم معرفة يتبين المُراد منه بجملة تتبعه تسمى صلة على أنْ تشتملَ هذه الصلة على ضميرٍ يعودُ على الموصولُ يسمى عائدًا[١٧]، وهما بهذا التعريفِ تبعوا الشيخَ مُحمَّدًا بن عليٍّ الجرجاني رحمه الله، وكذلك عرّفها الدكتور فاضل السامرّائي بأنَّها أسماءٌ ناقصةُ الدلالةِ لا يتوضَّحُ معناها إلّا بصلتها[١٨]، وهو بهذا اعتمدَ على تعريفِ الأقدمين.

المسألة الثانية: حد الاسم المُعرَب:

المُعرَب لُغةً: هذه اللَّفظة أُخِذَت من مادّة (عَرَبُ) كما ذكر الخليل بن أحمد بقوله: ((العرب العاربة: الصريح منهم. والأعاريب: جماعة الأعراب. ورجل عربيّ. وما بها عَريب، أي: ما بها عربيّ. وأعربَ الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عربانيّ اللسان، أي: فصيح. وأعرب الفرس إذا خلصتْ عربيّته..))[١٩]، وقد وردت لفظة (عَرَبُ) بمعناها اللُّغوي في القرآن الكريم عندما أراد الله عزَّ وجلّ أن يصف لُغة القرآن واللسان الذي جاءت به فقال عزَّ وجلَّ: ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء:١٩٥] أي: بلسانٍ واضح وبيِّن يفهمه الرسول (صلى الله عليه وآله) وقومه، فلو نزل بلسان أعجمي لانعدمت الفائدة من نزوله بانعدام الفهم[٢٠]، كما أنَّ ((العُرْبُ والعَرَبُ: جِيلٌ مِنَ النَّاسِ مَعْرُوفٌ، خِلافُ العَجَم... وعَرَبِيٌّ: بَيِّنُ العُروبةِ والعُرُوبِيَّة ويُقال رَجُلٌ عَرَبِيٌّ إذا كَانَ نَسَبُهُ فِي العَرَب ثَابِتًا، وإن لَمْ يَكُنْ فَصِيحًا))[٢١]، إذن: يمكن القول إنَّ معنى الإعراب أو المُعرب ناشئ من العرَب والعروبة، فقد كان العرب يرون بأنَّهم أكثر قدرة على تجلية المعاني وإبانتها وفهمها من غيرهم، ثم أُخذ هذا المعنى الى النحو وأصبح (الإعراب) الذي سُمّيَ بذلك لتبيينه وإيضاحه لمواقع الكلمات ومعانيها ومن ثم المُعرب هو المُبيّن[٢٢]، إذن: فالمُعرب لغة هو الإبانة، فيقال: أفصحَ فلانٌ عن حاجتِهِ أي: أبان عنها[٢٣].

واصطلاحًا: هو الاسم المتمكّن الأمكن وهو الأصيل في الاسميَّة وعدم لزومه حالة واحدة.

وعند تتبع هذا المصطلح النحوي عند علماء النحو ابتداءً بسيبويه نجد أنَّه أفرد لهُ بابًا أسماه (باب أواخر الكلم، وأواخر الكلم تجري على ثمانية حركات)، إذ أطلق على الحركات المجاري أي: ينتقل بعضها الى بعض وبما أنَّ الحركة تنتقل من حرفٍ الى آخر، جاز تسميتها فهي تجري، وقد أطلق على حركات آخر الكلم حروف الإعراب، وشملت المعُرب والمبني ومُيّز بينهما بصفة الزوال، إذ جعل الحركات التي تزول حركات إعراب والتي لا تزول حركات بناء بقولِهِ: ((هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف... وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة...))[٢٤]، أمّا ابن جني فقد عرّفه بأنّه الاسم المتمكّن الذي تتغير حركتُهُ الإعرابية بتغيّر العامل الذي عمل فيه، وهو لا يشبه الحرف[٢٥]، وهذا متَّفِق في المعنى مع كلام سيبويه، فالذي تتغير حركتُهُ الإعرابية هو القابل للزوالِ بزوال العاملِ وتبعَهُ أغلب علماء النحو في هذا التعريف[٢٦]، ألّا أنَّ هنالك تعريفات لم تحط بجوانب المصطلح وتعرّضت للنقد والرد والرفض ومن هذه التعريفات ما قاله ابن الحاجب في حد الأسماء المبنيّة بأنّها: ((المركّب الّذي لم يشبه مبنيّ الأصل))[٢٧]، فقد نقده الشيخ محمَّد بن علي الجرجاني رحمه الله وردّ على حدّهِ في أمرين بقولِهِ: ((ويردُ على حدّهِ أمران: أحدهما: أنّه استعمل فيه اللَّفظ المُشترك وهو المُركّب، ولا يجوز ذلك في التعريفات.

وثانيهما: أنّه قالَ في حدِّ المبني أنّه (ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مُركَّب)، وقالَ: ((إنّما لم أقُل ما اشبه، ليدخل فيه ما سبب بنائه الإضافة إلى المبني كـ (يومئذٍ وساعتئذٍ) فإنّ له نسبةً إلى المبني دون الشبهِ))[٢٨].

بعد ذكر هذه الأسباب من قِبل الشيخ محمَّد بن علي الجرجاني في ردّه على ابن الحاجب يمكن الوقوف على هذه الإيرادات ومناقشتها:

الإيراد الأول: اعترض الشيخ على لفظة (المُركّب) التي استعملها ابن الحاجب، ويرى أنه لفظٌ مشترك يشمل جميع الأسماء التي رُكّبت مع عوامِلِها سواء أكان تركيبها إسناديّ ام إضافيّ ليشمل جميع الأسماء المُعربة، ألّا أنَّ هنالك أسماء ليست مركَّبة مع عاملها كالمضاف؛ والموصوف، وقد سبقه في هذا النقد الرضي الإستراباذي لكنَّه يرى بأنَّ التركيب الذي أراده إسنادي فقط ومثّل لذلك بقولِه: (ضَربَ زيدٌ)، فـ(ضَرَبَ) مركَّب الى زيدٍ[٢٩]، وردَّ عليه الشيخ بأنّ هذا القول غير جيّد؛ لأنّه أهمل التركيب الإضافي وبقيّة متعلّقات الفعل ليبعد المُضاف

والموصوف؛ لأنّهما واقعان في التركيب وليسا معربين فوقع بما هو أعظم. إذن فلفظ المُركب غير واضح وكان ينبغي أنْ يستعمل ألفاظًا أكثر دقّة في هذا الحدّ[٣٠].

الإيراد الثاني: اعترض الشيخ على حدّ المبني عند ابن الحاجب ونقده من غير أنْ يذكر الحدّ في متن الكتاب ألّا أنّ نقده له جاء نتيجة جعل المصنف حدّ المبني عكس حدّ المعرب ونقيضٌ له أي: من باب تعريف الأضداد، فقال: (هو ما ناسبَ مبني الأصل)؛ ليخرج الأسماء المركَّبة مع عواملها، واستعمل لفظة (ما ناسب) في حد المبني ولفظة (ما أشبه) في حد المعرب، لذلك صحّح الشيخ الجرجاني تعريفه للمبني إذ قال: ((كان ينبغي أنْ يقول في حدّ المعرب: ((المُركب الذي لم يُناسب مبني الأصل؛ لئلا يلزم التناقض))[٣١].

ثم وضع الشيخ تعريفًا وسبقه بلفظ (الأولى) وهو مصطلح نقدي رجّح به حدَّه على الحدّ المنقوض إذ قال: ((والأوْلى في حدِّ مُطلَق المُعرَب ما قلته في البديع، وهو: المعرب كلمة ذات معنى يقتضيه العامل ولم يُناسب مبني الأصل))[٣٢].

أمّا عند تتبع من جاء بعده من النحويين فمنهم من وافق ابن الحاجب أمثال عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة(٧٣٢هـ) وهو مُعاصر للشيخ الجرجاني[٣٣]، ثم جاء بعده أبو حيّان الأندلسي وعرّفهُ بقوله: ((الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف، والأستاذ أبي علي، وابن الحاجب، وابن مالك، إذ قال: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وذهب متأخرو أصحابنا، وطائفة إلى أنّ الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه))[٣٤]، وتبعه في هذا الصبّان (١٢٠٦هـ) [٣٥].

المسألة الثالثة: حدّ المعرفة

التعريف لُغةً: من ((عَرَفت الشيءَ مَعْرِفَةً وعِرْفانًا. وأَمْرٌ عارفٌ، معروفٌ، عَرِيفٌ. والعُرْفُ: المعروف. والعَرِيفُ: القيّم بأمرِ قومٍ عرّفَ عليهم، سُمّي به لأنَّه عُرِفَ بذلك الاسم. ويوم عَرَفَة: موقفُ النّاس بعَرَفات، وعَرَفات جبل، والتَّعريفُ: وقوفهم بها وتعظيمهم يوم عَرَفَة. والتعريف: أنْ تصيب شيئًا فتعرفه إذا ناديت من يعرف هذا))[٣٦]، وهو من باب عرَفَ-يعرِفُ- معرِفة إذا حصل علم عن شيء بذاته، وعرّفهُ ابن منظور بأنّه الأعلام وإنشاد الضالّة، فيقال: أنشدَ فلانٌ ضالَّتهُ، أي: عرفها، وهوَ مأخوذٌ مِنَ الفعلِ المُضعّف (عرَّف)[٣٧].

واصطلاحًا: هو الدرايةُ بالشيء على ما هو عليه وإدراكه بعينه من غير مشاركة، ويشترط في المعرفة أنْ تكون مسبوقةً بجهلٍ بخلاف العلم الذي لا يكون مسبوق بجهل، لذا فإنَّ اللهَ عالمٌ وليس عارفًا[٣٨].

استُعمِل مصطلح التعريف عند جميع علماء النحو، وذُكر في جميع مؤلَّفاتهم منذُ أنْ نشأَ النحو العربي وأولهم سيبويه، لكنَّه لم يشرْ إليه بصورة مباشرة ولم يضع له حدًّا واكتفى بذكره عندما شرع إلى تقسيم أنَّواع المعارف وسبب التعريف في كل نوع، ومثال هذا قوله في حد العلم: ((وإنَّما صار معرفةً؛ لأنَّه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر امَّته))[٣٩]، ثم وضَّح المصطلح المبرد لكنَّه أشار إليه عن طريق تعريف النكرة، فعندما عرّف النكرة وضح تعريف المعرفة إذ ذكر في حد النكرة هي ما وضع لشيء ليس بعينه أي: إذا كان المخاطب يجهل حقيقته والمعرفة ضدّها أي: هي ما وضع لشيء بعينه، ويكون معلومًا، ثم شرع بعد ذلك إلى بيان أنواع المعارف[٤٠]، وتبعه في ذلك ابن السراج إذ عرّفها بأنَّها: ((خمسة أشياء: الاسم المكني، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن))[٤١]، وكذلك أشار إليه الزمخشري والعكبري عن طريق الإشارة إلى النكرة، ويعود سبب ذلك أنَّهم بدأوا بالأصل وهي النكرة ثم الفرع وهي المعرفة[٤٢]، ثم عرّفه ابن يعيش بأنَّه ((ما خصَّ واحدًا من الجنس لا يتناول غيره))[٤٣]، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في تعريفه للمعرفة إذ قال بأنَّها ((ما وضعَ لشيء بعينه))[٤٤]، وهي عنده المضمرات والأعلام والمبهمات وما عُرِّف باللام أو النداء، والمضاف إلى أحدها معنًى[٤٥]، وهذه الحدود النحويَّة دارت حول التعيين، وكان التعميم أبرز ما دلَّت عليه، لذا نجد أنَّ الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني نقد تعريف ابن الحاجب واستدرك عليه عندما نظر إلى حد المعرفة من منظوره الخاص وفق رؤية نحوية مستقلة، فعندما فرغ من الوقوف على حدّ المعرفة عند ابن الحاجب ردّ عليه بأربعة إيرادات هي قوله:

((أ): أنَّه كان يجب أنْ يزيد قيداً آخر في حد المعرفة، وهو أنْ يقول: (ولا يكون مقولًا على كثيرينَ) ليخرج اسم الجنس، فإنَّه موضوع للحقيقة من حيث هِيَ هِيَ لا لفردٍ من أفرادها، فإنْ أُطلق على فرد منها معينٍ فهو المعرفةُ يحتاج إلى علامة هي اللام أو حرف النداء، وإنْ أُطلِق على فردٍ غير معين منها، فهو النكرة يحتاج إلى علامة هو التنوين، فنسبة جنس معيّن إلى باقي الاجناس كنسبة فرد إلى باقي الأفراد، فيدخل تحت قوله: (ما وُضِعَ لشيء بعينِهِ) فيحتاجُ إلى إخراجهِ بالقيدِ المذكور، وعلى هذا التقدير يكون بينَ المعرفةِ والنَّكرة واسطة هي: اسمُ الجنسِ إذا أُطلق على ما وُضع، ويُجرَّد حينئذٍ عن التنوين واللام؛ كالمنفيِّ بـ(لا) نحو:)لا رجلَ في الدارِ).

(ب): أنَّه ليس كل معرفةٍ وُضِع لشيء بعينه، فإنَّ المعرَّف باللام أو النداء كما عرفت تعريفه بالأداة لا بالوضع، وكذلك أنَّما تتعين مدلولاتها بما يُذكر بعدها لا بالوضع فيخرج عن الحدِّ حينئذٍ، ولو قال بدل قوله (ما وضع) (ما دلَّ) ؛ ليشمل ما كان التعيين بالوضع أو بغيره لكان سلِم مِنَ الاعتراض.

(ج): أنَّ قوله (ما عُرّفَ باللام أو النداء) ليس بجيِّد؛ لأنَّ النداء ليس بمعرّف؛ لأنَّ المنادى النكرة هو (يا رجلاً) منادىً وليس بمعرفة؛ بل المعرَّف هو وقوع المنادى موقع كاف الخطاب كغيرِ المنادى النكرة.

(د): أنَّه كان يجبُ أَنْ يقول: (المضاف إلى أحدها معنىً غيرَ مثلٍ وغيرٍ)؛ لأنَّهما إذا أُضيفا إلى ما له أمثالٌ وأضدادٌ لا يتعرّفان؛ لأنَّك تقول: مررتُ برجلٍ مثلك وغيرِك، ولو تعرّفا بالإضافة لما وقعا صفتين للنكرة، وتدخل رُبَّ عليها، قال الشاعر:

يا رُبَ مِثلِكِ في النّساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد متعتها بطلاقِ

وأمّا إذا أُضيف إلى ما له مِثل واحد أو ضدّ واحد من المعارف تعرّفا، تقول (أعجبتني الحركةَ غير السكونِ)، ومن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾ [الفاتحة:٧]؛ لأنَّ المغضوب عليهم له ضدّ واحد وهو المنعمُ عليهم فيعرّفُ لذلك وقع صفة لـ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم))[٤٦].

ووفقاً للردود المذكورة فقد زاد الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني شرطًا أو قسمًا آخر إلى أقسام المعارف وهو أنْ لا تدلُّ المعرفةُ على مجموعةٍ غير محدد شخص منها، وهو بهذا انفرد به عن باقي النحويين، إذ أنَّه أخرج اسم الجنس والذي يعني النكرة، فإذا كانت معيَّنة فهي مقصودة وإنْ كانت غير معيّنة فهي غير مقصودة، وهذا هو المقصود بقول الزمخشري: ((اسم الجنس، وهو ما علق على شيء وعلى كل من أشبهه. وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى))[٤٧]، ويبدو أنَّ الجرجاني قصد النكرة غير المقصودة مثل رجال وأولاد وأمثالها، فعندما نقول: رجال، لم نقصدْ رجلٌ بعينِهِ فهو غير معيَّن، لذا يخرج عن الحدِّ ويكون مبهمًا ويُسمى اسم جنسٍ ويكون واسطة بين النكرةِ والمعرفةِ.

أمّا الإيراد الثاني فقد اعترض الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني على كلمةِ (وُضع) وقال إنَّه لو قال بدلها (دلَّ) لكان أسلم، فالوضع كما عرَّفه ابن السراج بأنَّه ((تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أُطلق الأول فُهم منه الثاني))[٤٨]، وهذا المفهوم يشملُ ما يدلُّ عليه الشيء حقيقةً كالأعلام، والمضمرات، ولا يشملُ الأشياء المبهمة والتي تحتاج إلى غيرها كي تُعرَّف، كالمنادى وما عُرّف بالألفِ واللام، لذلك اعترض الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني على كلمةِ (ما وُضِع)

وكان اعتراضه صائب ودقيق؛ لأنَّه لو قال ما دلَّ لشَمِلَ كلَّ ما يدل على المعرفة سواء أكانَ مخصصًا أم مبهمًا.

أمَّا الإيراد الثالث فقد اعترض الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني على قول ابن الحاجب (ما عرف باللام والنداء)، إذ يرى بأنَّه ليس جيد وهذا اعتراض صائب؛ لأنَّ النداء ليس بمعرِّف، فلو قلنا: يا رجلًا، ونريد به معرفةً فهو ليس صحيح؛ لأنَّ موقع كلمة رجلًا منادى وليس معرفة، بل الذي يسوِّغ تعريفه هو وقوع هذا المنادى موقع كاف الخطاب أي: أدعوك، وهو بذلك يساوي غير المنادى النكرة لو وقع موقع كاف الخطاب.

كما أورد الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني إيرادًا رابعًا –كما ذكرت سابقًا– وهو اعتراضه على قول ابن الحاجب: (المضافُ إلى أحدِهما معنًى) ويرى الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني بأنَّه يتوجب إضافة تكملة أخرى للحدِّ وهو أنْ يقول: ((المضاف إلى أحدهما معنى غير مثلٍ وغيرٍ))، ويقصد هنا الإضافة إلى ما له أمثال وأضداد؛ لأنَّ ما يُضاف إلى ما له أضداد وأمثال له معنى لكنَّه ليس معرفة بل صفة للنكرة والوصف بدليلِ دخول (رُبَّ) عليه وهي لا تدخل إلّا على النكرات كما قال سيبويه في توجيه إعراب البيت السابق الذي أورده الشيخ الجرجاني:((فـ(رُبّ) لا يقع بعدها إلّا نكرة، فهذا يدلُّك على أنَّ مثلك نكرة))[٤٩]، أمّا إذا أُضيف إلى ما له مِثل واحد أو ضدّ واحد من المعارف فإنَّها لا تعرّف باعتبار أنَّ ما له ضدٌّ واحد ومثل واحد يزال عنه الإبهام ويصيرُ معرفةً كالحركة لها ضدٌّ واحد وهو السكون وكذلك قوله تعالى: (الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم) في الآية الكريمة السابقة، فإنَّ لها ضدٌّ واحدٌ أيضًا وهم المُنعَم عليهم، لذلك تكون خالية من الإبهام، وبذلك هي معرفة بالدلالة لا بالوضع، لكن هنالك من العلماء أمثال ابن السراج لا يجعلها معرفة حتى وإنْ كان لها ضدٌّ واحدٌ أو مثل واحد مستنداً في قوله هذا على الآية ﴿**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**﴾[فاطر:٣٧]، فكلمةُ (غَيْرَ) أُضيفتْ إلى معرفة لها ضِدٌّ واحدٌ، ومَعَ إضافتها هذه فهي نكرة وقعت صفة لنكرة، والقولُ بأنَّ لها ضدٌّ واحدٌ أنَّ ضدَّ الفسادِ هو الصلاح[٥٠]، ويردّ عليه الجرجاني بأنَّه ليس صفة بل بدل كل من كل ويعدّه من باب المعارف[٥١].

وبعد أن تعرَّضتُ لهذه الإيرادات يمكن أنّ أقول إنَّ تعريف الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني أعمق وأدقُّ من تعريف ابن الحاجب؛ لأنَّه يميلُ إلى التحديد لا الإطلاق، وهذا نابع من أنَّ ابن الحاجب كانت تتسم تعريفاته بالإطلاق، لذا فإنَّ نقد الشيخ الجرجاني لابن الحاجب نقد صائب ينمّ عن عقلية نحوية فذّة وذكاء وفطنة.

المبحث الثاني: النقد النحوي في حدود الأسماء:

المسألة الأولى: حد المبتدأ

المبتدأ لُغة: الجذر اللغوي لهذا المصطلح مأخوذٌ من الفعل الثلاثي مهموز اللام (بَدَأَ) وتعني فعل الشيء أولاً، ومنه ابتدأ الله الخلق إذ ابتدأ الأشياء وخلقها ابتداءً من غير أنْ يسبقه إليها أحد، فكل ما يُفعل أول مرة فهو مبتدأ به، وهذا المعنى ورد في كل المعاجم اللغوية، فيقال: بادئ الكلام وبادئ الأمر وبادئ الفعل ومبتدأه ويقال: ابتدأ فُلان بالرأي إذا قال به أول القوم[٥٢]، فهذا هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة.

واصطلاحًا: يتَّفق المعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح النحوي مع المعنى اللغوي له، فهو مأخوذ منه وأول من عرّفه من النحويين هو سيبويه بقوله: ((فالمبتدأ: كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلّا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه))[٥٣]، ومعنى قول سيبويه (ليبنى عليه الكلام) أي: ليحصل لدى المخاطب علم بما يتحدث عنه المتكلم، لكنَّ الفائدة لا تحصل به بل تحصل الفائدة في الخبر أي: أنَّه لا يُعطي كلامًا تامًا؛ لأنَّ المراد بالكلام هو الإخبار، كما أنَّ المبتدأ يكون عاريًا عن العوامل اللفظيَّة أي: عوامل الأسماء والأفعال والحروف، فليس هنالك عامل لفظي عمل في المبتدأ فرفعه، ألّا أنَّ الرافع له هو الابتداء وقيل الإسناد[٥٤]، والخبر مرفوع به، أيّ: هو مسند والخبر مسند إليه، وكذلك يُشترط به أنْ يكون معرفة، أو ما يُقارب المعرفة من النكرات، وهذا القول قال به أغلب علماء النحو بعد سيبويه[٥٥]، وعرّفه ابن الأثير بأنَّه: ((كلّ اسم عريته من عوامل مخصوصة وهيّأته لدخولها عليه، وجعلته أهلًا للإسناد إليه، فإذا تناول هذا المعنى الاسم رفعه لفظًا أو موضعًا، وسمّى مبتدأ؛ لأنَّه لا عامل لفظيّا قبله، نحو: زيدٌ قائم، والذى قام زيد))[٥٦]، ثم عرّفه ابن الحاجب بأنَّه: ((الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل: زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ الزّيدان، وأقائم الزّيدان؟))[٥٧]، ففي هذا الحدّ جعلَ المبتدأ على نوعين: أحدهما يكون مسندًا إليه والآخر مسند، وبما أنَّهما حقيقتان مختلفتان فلم يجمعهما في حدٍ واحد بل جعلهما في حدّين وبدأ بالمسند إليه؛ لأنَّه الأصل في الوضع ولكثرة استعماله؛ فقوله: (المجرد عن العوامل اللفظية) يتفق فيه مع مَن سبقه مِن النحويين وأخرج اسم (كان) واسم (إنَّ واخواتها) ومفعول (ظننت وعملت) وما شابهها، وقوله: (مسند إليه) أخرج المسند وهو الخبر، أما ما يتعلّق بالنوع الثاني أي: المسند، فقوله: (الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام) أخرج ما ليس كذلك من الصفات، وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، أمّا قوله: (رافعة لظاهر) أخرج الصفة الرافعة لمضمر مثل: أقائمان الزيدان؟ وما قائمان الزيدان، فقُدّم الخبر هنا؛ لتضمّنه معنى الاستفهام والنفي[٥٨]، وتبع

ابن الحاجب في هذا الحد ابن مالك إذ عرّف المبتدأ بالمعنى الذي عرّفه به الحاجب بقوله: ((وهو ما عَدِمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً مِنْ مُخْبَرٍ عنه، أو وَصْفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصَل وأغْنى))[٥٩]، فعنده المبتدأ نوعين الأول: مبتدأ ذو خبر في اللفظ، أو في التقدير، ويقصد به النوع الأول عند ابن الحاجب والنوع الثاني: مبتدأ لا خبر له، ويقصد به النوع الثاني عند ابن الحاجب وهو المسند[٦٠]، وردَّ حد ابن الحاجب بنوعيه ونقده الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني رحمه الله ويمكنني تقسيم ردوده إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يتعلق بالنوع الأول من أنواع المبتدأ التي ساقها ابن الحاجب وهو المسند إليه، فليس كل العوامل اللفظية مغيرة للإسناد، أيّ: تغير موقع المبتدأ في الجملة وتجعل موقعه الإعرابي ليس مبتدأ، فقد يكون منصوبًا أو مجرورًا وفقًا للعامل الذي دخل عليه، ومن هذه العوامل اللفظية (إنَّ) المكسورة الهمزة نحو: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمروٌ، فرفعت عمرو بالعطف على محل اسم (إنَّ) إذا أنَّ محله الرفع بالابتداء وذلك بقوله: ((ويرد على الحدّ الأول مبتدأٌ دخلَ عليهِ عواملُ لفظيَّة مغيّرةٍ للإسنادِ، كـ(إنَّ) مكسورة الهمزة، والباءِ الجارَّةِ؛ نحو: (بحسبِك درهمٌ أو درهمانِ))[٦١]، ويردُّ على قولِ الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني ما ذهب إليه الرضي في أنَّ القول بذلك يجعل (إنَّ) غير عاملة ويشبهها بالحروف الزائدة وتقتصر وظيفتها على التأكيد فقط[٦٢]، والباء الجارّة؛ نحو: (بحسبك درهمٌ)، واستند الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني في ذلك على السماع من شعر العرب في قول طرفة بن العبد[٦٣]:

فطورًا به خلف الرّديفِ وتارةً على حَشَفٍ كالشَّنِّ ذأو مجددِ

فهو يؤول البيت فطورًا هو خلف الرديف أي: ذنبُها، لكني أرى أنَّ هذ التأويل لا مبرر له وأنَّ حرف الجرّ في البيت غيّر الإسناد؛ لأنَّ حرف الجرّ إذا دخل على المبتدأ جعله مجرورًا، وقول الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني بعدم عمل حرف الجرّ من المحتمل أنْ يكون وقع سهوًا من الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني رحمه الله.

الثاني: يتعلّق بالقسم الثاني من الحدّ وهو المسند أو الصفة، وردّه الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني بأسماء الأفعال نحو (هيهات ذاك وحسبك درهمًا ورويدًا زيدٍ) فاختار ابن الحاجب في إعراب اسماء الأفعال الرفع بالابتداء وفاعلها كل واحد سدّ مسدّ الخبر، فليس من النوع الأول؛ لأنَّه ليس مسندًا إليه بل مسند، فهي من الحدّ الثاني، فقد تكلف النحاة ادخاله ضمن الحدّ الأول وقالوا: خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر، وهذا القول غير مقبول؛ لأنَّه لا يوجد خبر في الأصل حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه؟ ولو أردنا تقدير خبر لم يتأتَ لنا ذلك؛ لأنَّه شابه الفعل

والفعل لا خبر له بل فاعل ومفعول[٦٤]، لذا فقد نقده الشيخ بقوله: ((كان ينبغي أنْ يقول: والاسم الواقعٌ موقعَ الفعلِ ليدخل فيه ذلك والصفة المذكورة))[٦٥].

الثالث: على قوله: (ظاهرًا) فيعدّه الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني من الباب، لكنَّ ابن الحاجب أخرجه منه، وذلك بقوله: ((ويرد عليه أيضًا (أقائمٌ هما، وأقائمٌ هم)، فإنَّهم من الباب وأخرجه منه بقوله: (ظاهرًا)، لا يقال: أراد بقوله (ظاهرًا) ما هو أعمُّ من المظهرِ، وهو أنْ يكون محسوسًا به ملفوظًا، فيصدقُ على لفظي (هما وهم) وغيرهم من الضمائر المرفوعة المنفصلة ولا يخرج عن الحدِّ لأننا نمنع ذلك))[٦٦].

ثم وضع الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني تعريفًا جامعًا لكلا الحدّين شاملًا لما يريد ادخاله في الحدِّ بقوله: ((اسمٌ ذو اسنادٍ مستحقٌ للتقدّم على صاحبه لا لعارض مجرد عن عامل مغير للإسناد))[٦٧]، والملاحظ في تعريف الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني أنَّه عالج فيه ما يراه ناقصًا في تعريف ابن الحاجب، ومن الجدير بالذكر أنَّ الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني لم يقيد العوامل باللفظيَّة؛ لأنَّ العوامل عنده نوع واحد وليس لديه عامل معنوي[٦٨]، أمّا من عاصره فهنالك من اتبع ابن الحاجب[٦٩]، وهنالك من وضع تعريفًا خاصًا به أمثال أبي حيّان الأندلسي إذ عرّفه بأنَّه: ((هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة))[٧٠]، وعرّفه من جاء بعده أمثال ابن هشام بأنَّه ((اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به))[٧١]، وهو موافق لما قال به ابن الحاجب وتبعه من جاء بعده[٧٢]، أمّا المحدثون فقد عرّفه عباس حسن بأنَّه: ((اسم مرفوع في أول جملته مجرد من العوامل اللفظية الأصلية محكوم عليه بأمر. وقد يكون وصفًا مستغنيًا بمرفوعه في الافادة وإتمام الجملة))[٧٣]، وتبعه في هذا التعريف الدكتور فاضل السامرائي[٧٤]، وكلاهما ذهب إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب، وبعد أنَّ عرضت كل هذه التعريفات فأرى أنَّ الحدّ الراجح هو ما قال به الشيخ محمَّد بن علي الجرجاني.

المسألة الثانية: حدّ المفعول المطلق

المفعول المطلق عُرّفَهُ عُلماءُ النحوِ بأنَّه المصدر الذي يدلُّ على حدثٍ فضلةٍ خالٍ من الزمنِ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، غير أنَّه لم يسمِهِ مفعولًا مطلقًا بل سمَّاهُ الحَدَث والحدثان والمصدر والتوكيد[٧٥] قال: ((ما يَنتصب على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء من ذلك قولك: حمداً وشُكراً لا كفراً وعجبًا، وأَفْعَلُ ذلك وكرامةً ومسرّةً ونعمةَ عينٍ، وحُبّاً ونعامَ عينٍ، ولا أَفعلُ ذاك ولا كيداً ولا هَمًّا، ولأَفعلنّ ذاك ورَغْمًا وهوانًا. فإنَّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أَحْمَدُ الله حمدًا وأشكر الله شُكرًا، وكأنك قلت: أَعجبُ عجبًا، وأُكْرِمُك كَرامةً، وأَسُرُّك مَسَرّةً، ولا أَكادُ كَيْدًا ولا أَهُمُّ هَمّاً، وأُرْغِمُك رَغْماً))[٧٦]، وذُكر في باب ((ما يكون المصدرُ

فيه توكيدًا لنفسه نصبًا وذلك قولك: له علَّيَ أَلْفُ درهمٍ عُرْفاً))[٧٧]، ولَعَلَّ أول من استعمل مُصطلح (المفعول المطلق) هو ابن السرّاج، واشتهر المصطلح على يده إذ قال في حديثه عن المفعول المطلق في باب المفاعيل: ((المفعول الطلق ويعني به المصدر، ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب: فربما ذكر توكيدًا نحو قولك: قمت قيامًا، وجلست جلوسًا، فليس في هذا أكثر من أنَّك أكَّدت فعلك بذكرِكَ مصدره، وضربٌ ثانٍ تذكره للفائدة نحو قولك: ضربتُ زيدًا ضربًا شديدًا، والضربُ الذي تعرف. وقمت قيامًا طويلًا، فقد أفدت في الضرب أنَّه شديد، وفي القيام أنَّه طويل، وكذلك إذا قلت: ضربتُ ضربتين وضربات، فقد أفدت المرار وكم مرة ضربت))[٧٨]، وتبعه الفارسي إذ قال في حدّه: ((هو الذي لم يقيد بشيء من حروف الجرّ، وهو أسماء الأحداث، فالفعل غير المتعدي إلى المفعول به والمتعدي يتعدى إلى المصدر...))[٧٩]، ثمَّ ابن جني، والزمخشري، وابن يعيش وغيرهم[٨٠]، وسُمِّيَ بالمصدر؛ لأنَّ الفعل يصدرُ عنه، والمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي للفعل وسُمِّيَ (مُطلقاً) لعدم تقييده بأيّ من حروف الجرّ، كما أنَّ المتصرف من الأفعال يتعدى إليه سواء أكان تامًا أو ناقصًا لازمًا أو متعديًا[٨١]، وهذه التسمية تُنسب إلى البصريين[٨٢].

ثم عرّف ابن الحاجب المفعول المُطلق بأنَّه: ((اسمُ ما فعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه))[٨٣]، وقد استدرك عليه الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني ونقدهُ بوجوهٍ ذكرها بقوله:

((إنَّ هذا الحدَّ مُستدركٌ عليه من وجوهٍ ستة:

(أ): أنَّه قال: (اسمُ ما فَعلَهُ)، فجعل اسم الماهيَّة اسمًا للمحدود، وذلك ممتنع؛ لأنَّ الماهية غير الحدّ.

(ب): أنَّه عرّفه بالفعل، والفعلُ لا يعرّف إلّا بالمصدر؛ لكونه مشتقًا منه، ولا يعرف المشتق إلّا بالمشتق منه فيدور.

(ج): أنَّ المفعولَ المطلق أعمُّ من أنْ يفعلَهُ فاعلُ الفعلِ المذكور، نحو: قمتُ قيامًا أو لم يفعله، نحو: لم أقمْ قيامًا، فيخرجُ المنفيُّ عن الحدِّ.

(د): أنَّه منقوضٌ بنحو: كرهتُ كراهتي، وأردتُ إرادتي وعلمتُ علمي، إذا جعل الأسماء مفعولاتها فإنَّه يصدُقُ عليه الحدُّ دونَ المحدودِ.

(هـ): أنَّهُ منقوضٌ بما لا فعلَ لهُ، نحو: ضربتُه و ويبَه، أو كان لكنَّه لَمْ يُذكر؛ نحو: سقيًا ورعيًا.

(و): أنَّهُ منقوضٌ بما وقعَ موقع المصدرِ، نحو: ضربتُه سوطًا، فإنَّهُ يُعدُّ من جملةِ المفعول المطلق، وليس مما فعلهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ))[٨٤].

ثمَّ يُجيب الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني عن الاستدراكين الأول والثاني، إذ أنَّ الاستدراك الأول يحكم بامتناع قول ابن الحاجب بأنَّ المفعول المطلق (اسم ما فعله) وهذا اسم للماهية، ويرى أنَّ الماهيَّةَ غيرُ الحدِّ على الرغم من أنَّهما يصبانَّ في مصبٍ واحدٍ وهو التعريفُ بالشيء، غير أنَّ الماهيَّة هي ((الحقيقةُ العقلية الخالصة))[٨٥]، وهذا ما أجاب به الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني (رحمه الله) بأنَّه يصحُّ جعل الاسم اسمًا للحدِّ، معلِّلًا ذلك بأنَّ الحدود النحويَّة كلَّها للمسمياتِ لا للحقائقِ[٨٦].

وأجاب عن الاستدراك الثاني: بالمنعِ من توقّف الفعلِ على المفعولِ المطلقِ، بل يتوقَّفُ على المصدرِ؛ لأنَّ المصدرَ أصلٌ والفعلُ فرعٌ ؛ لأنَّه يحملُ معنى المصدرِ والزمن، وهذا ما يشترطُ بالفرعِ، إذ لا بُدَّ أنْ يحملَ معنى الأصلِ وزيادة[٨٧]، كما أنَّ المصدرَ أعمُّ من المفعولِ المطلقِ؛ لأنَّ المصدر قد يأتي مرفوعًا ومجرورًا ومنصوبًا إذا لمْ يكنْ مؤكِّدًا لعاملِهِ أو مُبينًا لنوعِهِ أو لعددِهِ[٨٨]، وهذا يدلُّ على أنَّ المفعول المطلق والمصدر يلتقيانِ في بعضِ الأمورِ ويختلفان في البعضِ الآخرِ، فالمفعول المطلق لا يكونُ إلّا مصدرًا، والمصدرُ يكونُ مفعولًا مطلقًا وفاعلًا ومفعولًا به وغيرها، وهذا الكلام يزيل الوهمَ عن الشّكِّ الذي يعتري عقول بعض العلماء من أنَّ المفعول المطلق يمكن أنْ يكون غير المصدر[٨٩]، وهذا ما ذهب إليه الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني بعد أنْ نقدَ تعريف ابن الحاجب –الذي لم يرتضِه– إذ عرَّف المفعول المطلق بأنَّه ((الأولى في حده أنْ نقول: إنّه مصدرٌ رُكِّب فضلة من حيث حدوثِهِ أو لا حدوثِهِ أو وقعَ موقعه))[٩٠].

وعند النظرِ إلى تعريف العلاّمة الجرجاني أجده يتَّفَق معَ مَنْ سبقهُ مِنَ العلماء في حدِّ المفعولِ المطلقِ، بيد أنَّه أدخلَ في تعريفه جميع المصادر ثم استثنى ما لم يُركب أو رُكِّب لكن وقع ركنًا، نحو: أعجبني ضربُهُ، أو ضُرب ضربًا، أمَّا من حيث الحدوث فقد أخرجَ ما وقعَ فضلةً لكنَّه ليسَ بمعنى الفعلِ المذكور، نحو: عرفتُ قيامَكَ أو أعجبني ضربك، فالقيام والضرب جاءتا فضلة لكن ليس بمعنى الفعل المذكور، وقوله (أو لا حدوثِهِ) أدخلَ المصدرَ المأخوذ من لفظِ الفعلِ لكنَّهُ منفيّ، نحو: ما قمتُ قِيامًا، أو واقعٌ موقعه ليدخل الأسماء التي بمعنى المصدر أو النائبة عنه، نحو: ضربته سوطاً، فـ(سوطًا) ليست مصدر لكنَّها واقعةٌ موقعه فسميَّ مصدراً مجازاً وليس حقيقة[٩١]، وبالنظرِ إلى ما سبق من تعريف الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني أرى بأنَّه لم يكتفِ بتعريف ابن الحاجب بل وضع تعريفًا وسبقه بعبارة الأولى، كما عرَّف المصدر بالأصل ووضع تعريفًا شاملاً مانعًا موضّحًا للحدّ مُخرجًا ما ليس منه مدخلاً ما يشمله مما جعله دقيقًا واضحًا.

وعند البحث بمؤلّفاتِ مَنْ جاءَ بعده من العلماءِ أجِدُ أنَّهم سلكوا مسلكه في هذا التعريف، منهم ابن هشام، إذ عرّفه بأنَّه ((الْمصدرُ الفضلة الْمُسَلطُ عَلَيْهِ عَامل من لَفْظَة كـ(ضربتُ ضربًا) أو من مَعْنَاهُ كـ(قعدتُ جُلُوسًا)، وقد يَنُوب عَنهُ غَيره كـ(ضَربته سَوْط))[٩٢]، كما أنَّهُ وَصَفَ مَنْ قال من النحويين بأنَّ المفعول المطلق لا يكونُ إلّا حدثاً بالوهم، وعلَّلَ سبب هذا الوهم أنَّهم لم يمثلوا بأفعال الله واقتصروا على أفعالِ العباد، ولو مثّلوا بأفعال الله لظهرَ لهم بأنَّه لا يختصُ بالحدثِ فقط[٩٣]، وهذا ما لم يقعْ فيه الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني، كذلك وافقَهُ في تعريفه من المتأخرين عنه العلّامة شمس الدين الجوجري (٨٨٩هـ)، إذ عرّفه بأنَّه المصدر الذي يكون فضلة أي: ليس جزءًا أساسيًا في الجملة الذي يُؤتى به لتوكيد عامله أو لبيان نوعه أو عدده[٩٤]، ثم تبعهم في هذا التعريف السيوطي (٩١١هـ)، إذ قال بمصدرية المفعول المطلق[٩٥] وغيرهم[٩٦]، ألّا أنَّ هنالك من وافق ابن الحاجب ووصفَ تعريفه بأنَّه أصح التعاريف وهو ناظر الجيش (٧٧٨هـ)، إذ قال: ((وأصحُّ حدود المفعول المطلق ما ذكرهُ ابن الحاجب رحمه الله تعالى، فقال: هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه))[٩٧] ويبدو أنَّه في هذا القول مخالفاً للعلّامة الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني.

المسألة الثالثة: حدّ الحال

الحال لُغةً: جاءتْ لفظةُ حالٍ بمعانٍ عدّةٍ في المعاجمِ اللُّغويَّة، فمنها ما يشيرُ إلى صروف الدهر وأحواله، وحالُ الشيء: الوضعُ الذي أتى فيه، وتأتي كذلكَ بمعنى عمرُ الصَّبي إذا بلغَ عامًا كاملًا، فيقال له: حال أو حائل، أي: دارَ على تاريخِ ولادتِه حولٌ كاملٌ، وكذلك تأتي بمعنى التراب الليّن، وتأتي من قبيل التحويل، أي: التغيير من حالةٍ إلى أخرى[٩٨]، فيقالُ: ((عَجِبْتُ من حُوْلَةِ الدَّهْرِ: يُرِيْدُ تَحَوُّلَه وانقلابه، ومن حُوَلائه: أيّ: دَواهِيْه. وهذه حُوْلَةٌ من الحُوَلِ. والحائلُ: ما تَرَاهُ يَتَحَرَّكُ من مَكانه أو يَتَحَوَّلُ من مَوْضِعِه))[٩٩]، وكذلك بمعنى القلب والتغيير إذ يُقال: ((أَحالَ الرجلُ بالمكانِ وأَحْوَلَ، أي: أقامَ بِهِ حَوْلًا. عن الكسائي. وأَحالَ الماءَ من الدلو، أي صبَّه وقَلَبها. ومنه قول لبيد:

كأنَّ دموعَه غربًا سُناةٍ يُحيلونَ السِجالَ على السِجالِ

وحاولتُ الشيء، أي: أردته. والاسم الحويل))[١٠٠]، وجاء في لِسان العرب بعدَّة معانٍ منها التغيّر من الاعوجاجِ إلى الاستواءِ، فكل شيء تحوَّلَ مستويًا بعد أنَّ كان اعوجًا فقد حال واستحال، وكذلك كلُّ شيء تغيَّر وتحرّكَ من مكانِه فقد تحوّل[١٠١].

أمّا اصطلاحًا: فقد يدلُّ على هيئةِ صاحبِهِ وقت قيامه بالحدث، وجاء بهذا المعنى عند الخليل إذ قال في بيان الحال في قولِ الشاعر[١٠٢]:

((لَعمري أنَّي ورادًا بعد سَبْعَة لأعشى وأنَّي صادرًا لَبصيرُ

أَي: فِي حَال ورودي أعشى وَحَال صَدْرِي بَصِير)).

أمّا عند سيبويه فيسميه (الحال) بقوله: ((هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ))[١٠٣]، كما يطلقُ عليه تسمياتٍ أُخرى فتارة يسميه الخبر[١٠٤]، وتارةً يسميّه صفة[١٠٥] أو مفعولًا فيه[١٠٦]، وعرّفَه ابن السراج بأنَّه: ((هيئةُ الفاعل أو المفعول أو صفته في وقتِ ذلكَ الفعل المخبَر به عنهُ))[١٠٧]، أي: هو بيانٌ وتصويرٌ لهيئةِ صاحبِ الحالِ، أي: الفاعلُ أو مَن وقعَ عليه الفعل وهوَ المفعولُ بِهِ في وقتِ حدوثِ الفعل، وضابطُ معرفتُها هو دخول (كيف) –وهي معروفةٌ للحالِ– على الفعلِ والفاعلِ، فنقولُ: كيف جاء علي؟ فيُقال: راكبًا[١٠٨]، فهذه حال، ويشبهها أبو علي الفارسي بظروف الزَمان من حيث هي مفعول فيها، أي: واقعٌ فيها الحدث؛ فمعنى (خرجَ زيدٌ مسرعًا) أي: أنَّهُ في حال الإسراع ووقته[١٠٩]، كذلكَ عرّفها ابن جني بهذا التعريف الذي سبقه إليه ابن السراج إلّا أنَّه قال هي وصفُ هيئةِ صاحب الحال[١١٠]، أي: كأنَّما تصوير لحالِ الفاعلِ أو المفعولِ، وهو أدقُّ مِن تعريفِ ابن السراج، فوصفُ الهيئةِ أبينُ مِن القولِ بأنَّه هيئةً، وذهبَ ابن يعيش إلى ذلك التعريف إلّا أنَّه علَّل سبب تسميته حالًا إذ قال: ((وإنَّما سُمّيَ حالاً؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يكون اسم الفاعل فيها إلّا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أنْ يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال، إذ الحال أنَّما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل والحال تشبه المفعول وليست به))[١١١]، وعرَّفه ابن مالكٍ بأنَّهُ: ((ما دل على هيئة وصاحبها، متضمنًا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة))[١١٢]، وتبِعه في ذلك ابن هشام ووضَّح شروطه في أنَّهُ لا بُدَّ فيه أنْ يكون وصفًا وأنْ يكون فضلة، وبيَّن معنى مراده بالفضلةِ التي تقعُ بعدَ تمامِ الكلامِ وليست الفضلةُ التي يمكن أنْ تُحذف ويُستغنى عنها، وأنْ يكون صالحًا وقوعه جواب (كيف)، وأنْ يكون نكرةً وإنْ جاءَ معرفةً وجبَ تأويلها بنكرة[١١٣]. وعرّفه ابن الحاجب بأنَّه: ((ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى، نحو: ضربت زيدًا قائمًا، وزيد في الدّار قائمًا، وهذا زيد قائمًا))[١١٤]، وهذا الحدّ تبع فيه ابن الحاجب من سبقه من النحاة، لكنَّه أضاف له تفصيلًا وهو أنَّ الفاعل إمّا أنْ يكون لفظًا نحو: ضربتُ زيدًا في الدارِ قائمًا، على اعتبار (قائمًا) حال عن المتكلم، أو الفاعل معنى نحو: زيد في الدار قائمًا، فهو يبين هيئته عند حصوله في الدار، فهو حال عن المبتدأ، لذا فهو فاعل في المعنى، كذلك المفعول قد يكون لفظًا نحو: ضربتُ زيدًا قائمًا، إذا جعل (قائم) حالًا

عن زيد، أو مفعول معنى نحو: هذا زيدٌ قائمًا، إذا جعلت (قائمًا) حالاً عن زيد وهو مفعول به في المعنى؛ لأنَّه مشار إليه، لكن هذا الحدّ تعرّض للنقد عندما شرحه الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني رحمه الله إذ قال: ((وفي هذا الكلام نظر من وجوه:

(أ): أنَّ الفاعل والمفعول أعمُّ من أنْ يكون في وقت صدور الفعل عنه أو عند تعلُّقه به أو بعد ذلك؛ لما ثبت في الأصول أنَّ الاشتقاق غير مشروط ببقاء المعنى المُشتق منه، والحال هو الذي يبين هيئة الفاعل أو المفعول وقت حدوث فاعليته أو مفعوليته لا مطلقًا، واللفظ الدال على العام لا يستلزم دلالته على الخاص.

(ب): أنَّ تعريفه هذا مختص بالحال المفرد لأنَّك إذا قلت: ضربتُ زيدًا والشمسُ طالعةٌ، فطلوع الشمس لا يُبيّن هيئة الفاعل ولا المفعول وإنَّما يدلّ على اقتران الضرب بالطلوع في الزَمان.

(ج): أنَّ الحال قد يُبيّن المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾[البقرة:١٣٥] وقوله: ﴿**أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ**﴾[الحجر:٦٦]، وقول الشاعر:

عَوذٌ وبُهثةُ حاشدونَ عَلَيهِمُ حَلَقُ الحديدِ مُضاعفًا يَتَلَهّبُ

وقال الآخر:

كان حَوامِيَهُ مُدبِرًا خُضَبنَ وَأَنَّ لم يكن يَخضَبُ

(د): أنَّ تمثيله للفاعل المعنوي بقوله: زيد في الدار قائمًا، ليس بجيّد؛ لأنَّه حال عن الضمير في الجار والمجرور وهو فاعل لفظًا))[١١٥].

بعد أنْ عرضت الوجوه التي نظر فيها الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني لا بُدَّ من الوقوف عليها وتحليلها:

الوجه الأول: أراد الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني في هذا الوجه أنْ يقيد التعريف ويجعل الحال في الفاعل أو المفعول وقت حدوثه لا مطلقًا، فعند قولنا: ضربت زيدًا قائمًا، أي: في وقت قيامه، وليس مطلق الزَمان، وحدّ ابن الحاجب قد يتوهم من خلاله أنَّ الحال بيان لهيئة الفاعل والمفعول مطلقًا لا في حالة الفعل، فمثلاً قد يتوهم في قولنا: جاءني زيد راكبًا، بأنَّ (راكبًا) بيان لهيئة الفاعل مطلقًا لا في حال المجيء فيكون غير مقبول[١١٦].

الوجه الثاني: عندما عرّف ابن الحاجب الحال أورد أمثلة على الحال المفردة، وهي التي تتكون من كلمة واحدة وليست مركّبة، ووضع الحال أنْ يكون مفردًا، وأنَّ ما ساقه الشيخ محمَّد بن علي الجرجاني من مثال هو بيان لهيئة الفعل وليس لهيئة الفاعل أو المفعول، ولا يصلح معه أنْ يكون جواب (كيف) بل جواب (متى)، فيشير إلى زَمان حدوث الفعل لا حاله، فينتقض أحد شروط الحال وهو أنْ يكون جواب عن (كيف)، فلا أرى هنالك مبرر لسوق هذا المثال.

الوجه الثالث: استدلّ الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني في هذا الوجه بالسماع، ففي الأمثلة التي ذكرها يرى أنَّ الحال ليس مقتصرًا على بيان هيئة الفاعل والمفعول، فقد يبين هيئة المضاف إليه أيضًا، ألّا أنَّ جميع أصحاب الأحوال في الأمثلة التي ذكرها فيها معنى الفاعلية والمفعولية، إذ يشترط في الحال التي تبين هيئة المضاف إليه أنَّه إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً صحّ أنَّ يُحذف ويقوم المضاف إليه مقامه فكأنَّه حال من المفعول، ((وإذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف، كقوله تعالى: ﴿**أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ**﴾، فـ(مُصْبِحِينَ) حال عما دلّ عليه ضمير (مَقْطُوعٌ)؛ لأنَّه نائب عن (دَابِرَ هَؤُلَاءِ)، فهو حال عن (هَؤُلَاءِ) المضاف إليه؛ لأنَّ دابر الشيء: أصله، فكأنَّه قال: يقطع دابر هؤلاء مصبحين، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله، وكذا قوله: كان حواميه مدبرًا، أي: تشبه حواميه مدبرًا، أو أشبه حواميه مدبرًا، فكأنه حال عن الفاعل أو المفعول))[١١٧]. وهذا ما أشار إليه الشيخ محمَّد بن علي الجرجاني عندما ردّ على تنظيره لهذا الوجه إذ قال: ((ويمكن أنْ يُجاب عن (ج): بأنَّ معنى الفاعلية والمفعوليّة موجودة في أصحاب جميع الأحوال المذكورة عند التأمّل وأنَّ كل واحد مضاف إليه في اللفظ))[١١٨].

الوجه الرابع: اعترض الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني على تمثيل ابن الحاجب للفاعل المعنوي بـ(زيدٌ في الدار قائمًا) وحكم عليه بأنَّه ليس بجيد؛ لأنَّه عنده حال عن الضمير في الجار والمجرور وهو ليس فاعلاً معنويًا بل لفظي، والحقُّ أنَّه ليس حال عن الضمير في الجارّ والمجرور بل في الظرف، وهذا ما قال به الرضي، وهو أوضح من نقد الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني إذ قال: ((وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي: زيد في الدار قائمًا، وفيه نظر؛ لأنَّ (قائمًا) حال من الضمير في الظرف، وهو فاعلٌ لفظي؛ لأنَّ المستكن كالملفوظ به، فهو كقولك: زيد خرج راكبًا، ولا كلام في كون (راكبًا) حال عن الفاعل اللفظي، وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن (زيد) إلّا عند من جوَّز تخالف عاملي الحال وصاحبها))[١١٩]، ثمَّ أجاب الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني نفسه على ردّه وقال: ((بأنَّه جعل الحال حالاً عن المبتدأ وليس هو بفاعل إلّا في المعنى وجواز كونه حالا عن الضمير لا يمنع ذلك))[١٢٠].

وبعد أنْ أنتهى الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني من شرح حدِّ ابن الحاجب والوقوف عليه ونقده شرع إلى وضع حدًا للحال –حسبما يرى– ووضع فيه ما غفل عنه ابن الحاجب إذ قال: و((الأولى في حدِّ الحال: أنَّه لفظٌ دال على اقتران هيئة بحدوث فاعلية أو مفعوليّة أو فعل في الزَمان)) [١٢١]، والفرقُ بين الحدَّين أنَّ الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني قال أنَّه (لفظ) كي يدخل الجمل وليس فقط اللفظ المفرد، وقال فاعليَّة ومفعوليَّة أو فعل كذلك ليدخل الجمل؛ لأنَّها وإنْ لمْ

تدلُّ على اقتران هيئة بفاعل أو مفعول لكنَّها تدل على اقتران هيئة بفعلٍ. ومن خلال حدّ الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني أرى أنَّه لا يبتعد كثيرًا عن حدّ ابن الحاجب، وعند التأمّل في حدّ الأخير فإنَّه يحمل الدلالات التي أشار إليها الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني رحمه الله، فمن الأولى عدم تخطئته إلّا أنَّه يحتاج إلى الدقة.

أمّا من جاء بعده فلكلٍّ تعريفه الخاص إلّا أنَّها تصبُّ في مصبٍ واحد، ومن هذه التعريفات تعريف أبي حيّان الأندلسي إذ عرّفه بأنَّه ((اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف))[١٢٢]، ويؤآخذ على هذا التعريف قوله (اسم) فالحال ليست اسمًا فقط، بل قد يأتي جملة حال كما ذكر الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني الذي تبعه السيوطي بقوله: ((هُوَ فضلَة دَالَّة على هَيْئَة صَاحبه ونصبه نصب الْمَفْعُول بِهِ أو الْمُشبه بِهِ أو الظّرْف))[١٢٣]، ويبدو أنَّ تعريف السيوطي هو الأوضح وأكثر شمولًا بعد تعريف الشيخ مُحمَّد بن علي الجرجاني.

الخاتمة:

تبرز أهميّة هذه الدراسة في التعرف على مدى أهميَّة النقد النحوي في تطوير القاعدة النحوية وتوجيه الأحكام النحويَّة إلى فكر نقدي جديد يتسم بالتحليل والتدقيق والقدرة على المناظرة والمحاججة.

نتائج البحث:

١-النقد النحوي تشمل عنايته كل ما يتعلَّق بالمدوَّنة النحويَّة كاشفًا عن مواطن القوَّة والضعف فيها مقوّمًا ما يراه رديئًا ومرجّحًا ما يراه جيّدًا، كما له علاقة بكل الموضوعات المقاربة له كالاعتراضات والردود علاقة الجزء بالكل فهي بمجموعها خاضعة لسلطته.

٢-أهميَّة النقد النحوي في تطوير قواعد اللغة العربية والحفاظ عليها من اللحن والتحريف

٣- خطورة الأحكام النقديَّة في بعض الأحيان؛ فربما يكون الحكم النقدي غير صحيح فيحتاج إلى حكم نقدي يقوّمه ويعيده إلى جادّة الصواب.

الهوامش

(١) يُنظر: العين: ١٥٢/٧، ولِسان العرب: ٧٢٧/١١.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ١١٩.

() يُنظر: الكتاب: ١٠٥/٢.

(٤) الإيضاح العضدي: ٥٤.

(٥) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل: ٣٠٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٢/٢.

(٦) يُنظر: اللمع في العربية: ١٨٨/١-١٨٩.

(٧) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٢/٢.

(٨) المفصَّل في صنعةِ الإعراب: ١٨٣،

(٩) الكافية في علم النحو: ٣٤.

(١٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٨/٢.

(١١) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٤٧١/١-٤٧٢.

(١٢) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٤٧٢/١.

(١٣) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٤٧٢/١.

(١٤) يُنظر: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: ١٢٦/١.

(١٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥/٣.

(١٦) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٣٦/١.

(١٧) يُنظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ٢١٦/١.

(١٨) يُنظر: معاني النحو: ١١٩.

(١٩) العين: ١٢٨/٢.

(٢٠) يُنظر: البحر المحيط: ١٨٩/٨.

(٢١) لِسان العرب: ٥٨٦/١.

(٢٢) يُنظر: الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي: ١٦.

(٢٣) يُنظر: ارتشاف الضرَب من لِسان العَرَب: ٨٣٣/٢.

(٢٤) الكتاب: ١٣/١.

(٢٥) يُنظر: اللمع في العربية: ٩/١.

(٢٦) يُنظر: أسرار العربية: ٤٤/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٥/٢.

(٢٧) الكافية في علم النحو: ١١.

(٢٨) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٢/١.

(٢٩) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٥١/١.

(٣٠) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢١/١.

(٣١) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٢/١.

(٣٢) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٢/١، وكتاب (البديع في النحو) للشيخ محمَّد بن علي الجرجاني وهو مختصر صنَّفه بعد (سرائر العربيّة) وقبل شرحه على الكافية في كتابه موضوع الدراسة (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة).

(٣٣) يُنظر: الكنّاش في فني النحو والصرف: ١١٧/١.

(٣٤) يُنظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٨٣٣/٢.

(٣٥) يُنظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٧١/١.

(٣٦) العين: ١٢١/٢.

(٣٧) يُنظر: لسان العرَب: ٢٣٧/٩.

(٣٨) يُنظر: التعريفات: ٢٣٨/١.

(٣٩) الكتاب: ٢٥٦/١.

(٤٠) يُنظر: المُقتضب: ٢٧٦/٤-٢٨٥.

(٤١) الأصول في النحو: ١٤٩/١.

(٤٢) يُنظر: المفصل في صنعة الأعراب: ٢٤٥/١، واللُباب في علل البناء والأعراب: ٤٧٣/١.

(٤٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٥.

(٤٤) الكافية في علم النحو: ٣٧/١.

(٤٥) الكافية في علم النحو: ٣٧/١.

(٤٦) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٥٥٠/١-٥٥١-٥٥٢، البيت لأبي محجن الثقفي وهو من شواهد الكتاب: ٤٢٧/١، ٢٨٦/٢، وتوجيه اللمع لابن جني: ٢٦٣.

(٤٧) المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٣/١.

(٤٨) الأصول في النحو: ١٩/١.

(٤٩) الكتاب: ٢٤٨/١.

(٥٠) يُنظر قول ابن السراج والرد عليه في: شرح الرضي على الكافية: ٢١١/٢، ولم أقف على قوله في كتابيه المطبوعين (الأصول والموجز).

(٥١) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١/ ٥٥٢.

(٥٢) يُنظر: مختار الصحاح: ٣٠، ولِسان العرب: ٢٦/١-٢٧، وتاج العروس: ١٣٨/١.

(٥٣) الكتاب: ١٢٦/٢.

(٥٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢١/١.

(٥٥) يُنظر: المقتضب: ١٢٦/٤، والأصول في النحو: ٥٨/١، والإيضاح العضدي: ٢٩، والخصائص: ١١٧/٣.

(٥٦) البديع في علم العربية: ٥٥/١.

(٥٧) الكافية في علم النحو: ١٥.

(٥٨) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١١٥/١.

(٥٩) شرح التسهيل: ٢٦٧/١.

(٦٠) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣٣١/١.

(٦١) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١١٦/١.

(٦٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٥/١.

(٦٣) ديوانه: ٢١.

(٦٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٥/١.

(٦٥) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١١٦/١.

(٦٦) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١١٦/١.
(٦٧) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١١٧/١.
(٦٨) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٧/١.
(٦٩) يُنظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٤٠/١.
(٧٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٧٩/٣.
(٧١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨٦/١.
(٧٢) يُنظر: شرح ابن عقيل على الفية أبن مالك: ١٨٩/١، وشرح شذور الذهب: ٣٥٦/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٧٧/١.
(٧٣) النحو الوافي: ٤٤٢/١.
(٧٤) يُنظر: معاني النحو: ١٤٩/١.
(٧٥) يُنظر: الكتاب: ٣٤/١-٣٥، و١٩٤، ٢٣٠-٢٣٢.
(٧٦) الكتاب: ٣١٩/١.
(٧٧) الكتاب: ٣٨٠/١.
(٧٨) الأصول في النحو: ١٦٠/١، ويُنظر: الموجز في النحو: ٣٤.
(٧٩) الإيضاح العضدي: ١٦٧.
(٨٠) يُنظر: اللمع في العربية: ٤٨/١، والمفصل في صنعة الإعراب: ٥٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٢/١، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٩٠/١.
(٨١) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٥٣٥/١.
(٨٢) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٤٥١/٢.
(٨٣) الكافية في علم النحو: ١٨/١.
(٨٤) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١٥٥/١-١٥٦.
(٨٥) النحو الوافي: ٢٨٦/١.
(٨٦) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١٥٥/١.
(٨٧) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٩١/١.
(٨٨) يُنظر: النحو الوافي: ٢١٠/٢.
(٨٩) شرح الأشموني: ٣١١/١.
(٩٠) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١٥٧/١.
(٩١) يُنظر: المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١٥٧/١.
(٩٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢٤/١.
(٩٣) يُنظر: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٦٢/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ١٠٢/٤.
(٩٤) يُنظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٤٢٢/٢.
(٩٥) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٩٤/٢.

(٩٦) يُنظر: رسالة زروق في الحدود النحويّة: ١٣/١، ودليل الطالبيين لكلام النحويين: ٥٤/١.
(٩٧) شرح التسهيل: ١٨١١/٤.
(٩٨) يُنظر: العين: ٢٩٩/٣.
(٩٩) المحيط في اللغة: ٢٥١/١.
(١٠٠) تاج اللغة وصحاح العربية: ١٦٨١/٤، البيت للُبيد بن ربيعة العامري، ينظر: ديوانه: ٦٧.
(١٠١) يُنظر: لِسان العرب: ١٨٥/١١-١٨٩.
(١٠٢) البيت بدون نسبة ولم يُذكر في الكتب النحويّة والشعرية الّا في الجمل في النحو: ٧٠.
(١٠٣) يُنظر: الكتاب: ٤٤/١.
(١٠٤) يُنظر: الكتاب: ٤٩/٢-٥٠.
(١٠٥) يُنظر: الكتاب: ١٢١/٢.
(١٠٦) يُنظر: الكتاب: ٣٩١/١.
(١٠٧) الأصول في النحو: ٢١٣/١.
(١٠٨) يُنظر: الأصول في النحو: ٢١٣/١.
(١٠٩) يُنظر: الإيضاح العضدي: ١٩٩.
(١١٠) يُنظر: اللمع في العربية: ٦٢.
(١١١) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٢.
(١١٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٨.
(١١٣) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٤٣/٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٤-٢٣٥.
(١١٤) الكافية في علم النحو: ٢٤.
(١١٥) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٦٩/١ و٢٧٠، البيت الأوَّل لزيد الفوارس، وهو من شواهد: المسائل الشيرازيات للفارسي: ٢٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٩/٢، والبيت الثاني للنابغة الجعدي في ديوانه: ٢٠.
(١١٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٨/٢.
(١١٧) شرح الرضي على الكافية: ٩/٢.
(١١٨) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٧١/١.
(١١٩) شرح الرضي على الكافية: ١٣/٢.
(١٢٠) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٧١/١.
(١٢١) المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبيَّة: ٢٧١/١.
(١٢٢) ارتشاف الضرب من لِسان العرب: ١٥٥٧/٣.
(١٢٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٩٣/٢.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

•**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيّان الأندلسيّ (ت:٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

•**إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١ ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

•**أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

•**الأشباه والنظائر**، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

•**الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة لبنان – بيروت، (د.ت).

•**الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي**، جميل علوش، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

•**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت).

•**الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، المحقق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

•**البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة، ١٤٢٠هـ.

•**تاج العروس من جواهر القاموس**، مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، (د.ت).

•التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، المحقق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط١، (د.ت).

•تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

•**الجمل في النحو**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ) المحقق: علي حيدر أمين، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق،١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

•**حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

•**الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د.ت).

•**دليل الطالبين لكلام النحويين**، مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (ت١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م

•**ديوان طرفة بن العبد**، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (٥٦٤م)، المحقق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

•**ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١هـ)**، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

•**ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر–بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

•**رسالة زروق في الحدود النحوية**، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي المعروف بـ زروق (٨٩٩ هـ)، المحقق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩ م، المصدر: الشاملة الذهبية.

•**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل العقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

•**شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

•**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

•**شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**، محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ.

•**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

•**شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، المحقق: الدكتور صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م.

•**شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة ستاره، طهران، ١٣١٨هـ.

•**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت).

•**شرح قطر الندى وبل الصدى**، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

•**شرح المفصل**، أبو البقاء موفق الدين ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

•**شرح الكافية الشافية**، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى، ط١، (د.ت).

•**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

•**الكافية في علم النحو**، جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

•**كتاب التعريفات**، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

•**كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

•**كتاب العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، المحقق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).

•**الكناش في فني النحو والصرف**، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخيام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

•**اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، المحقق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

•**لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

•**اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د.ت).

•**المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية**، الشيخ محمد بن علي الجرجاني، المحقق: مصطفى محمود أبو السعود، المكتبة الخيريَّة، القاهرة، ط١، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٤م.

•**المحيط في اللغة**، الصاحب إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ)، المحقق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

•**مختار الصحاح**، أبو عبد الله الرازيّ (ت:٦٦٦ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ط ٥، ١٩٩٩م.

•**المرتجل في شرح الجمل**، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

•**المسائل الشيرازيات**، أبو علي الفارسي، المحقق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

•**المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين ابن عقيل (ت٧٩٦هـ)، المحقق: الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر – دمشق، دار المدني– جدة)، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

•**معاني النحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

•**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.

•**المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، المحقق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م

•**المقتضب**، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء لتراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
•**الموجز في النحو**، أبو بكر محمد بن السراج، المحقق: محمد عاطف التراس، دار السلام، ٢٠١٨م.
•**النحو الواضح في قواعد اللغة العربية**، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
•**النحو الوافي**، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، (د.ت)
•**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ت).

Sources:

1.The Holy Quran
2.Sipping the Beat from the Arabic Language, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Rajab Othman Muhammad, reviewed by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, first edition, 1998 AD
3.Guidance for the Traveler to Solve Ibn Malik's Alfiyyah: Burhan al-Din Ibrahim ibn Muhammad ibn Qayyim al-Jawziyyah (d. 5767), edited by Dr. Muhammad ibn Awad al-Sahli, Adwa' al-Salaf - Riyadh, 1st edition, 1373-1954 AD
4.Secrets of Arabic: Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577), Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, 1st edition, 1420 AH, 1999 AD (no. m.)
5.Similarities and Analogies, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1411-1990 AD
6.The Principles of Grammar, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut (n.d.).
7.Syntax and Construction: A Study in the Theory of Arabic Grammar, Jamil Alloush, The University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution, 1st ed., 1417 AH - 1997 CE.
8.The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah, Abdullah ibn Yusuf Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, (n.d. (n.d.))
9.Al-Idah al-Adhdi: Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH), edited by Dr. Hassan Shadhli Farhoud, 1st ed., 1389 AH - 1969 CE
10.Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Sidqi Muhammad Jamil, publisher: Dar al-Fikr - Beirut, 1st edition, 1420 AH
11.The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary, Murtada al-Zabidi (d. 1205 AH), edited by a group of editors, publisher: Dar al-Hidayah. (no date).
12.Appendix and Completion in the Explanation of the Book of At-Tasheel: Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745), edited by Dr. Hassan Handawi, publisher: Dar al-Qalam - Damascus, and Dar Kunuz Ishbilia, 1st ed. (no date).

13.Facilitating Benefits and Completing Objectives, Jamal al-Din ibn Malik (d. 672), edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 - 1967 AD.
14.Al-Jumal in Grammar, Abu Bakr Abd al-Qahir ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Farsi al-Asl al-Jurjani (471) (5), edited by Ali Haidar, librarian of the Arabic Language Academy – Damascus (51392-1972, (Dt.)
15.Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Muhammad ibn Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1417 AH - 1997 AD.
16.Al-Khasais Abu Al-Fath Uthman ibn Jinni Al-Mawsili (d. (392) Egyptian General Book Authority, 4th ed., (n.d.)
17.A Guide for Students of the Words of Grammarians Mar'i ibn Yusuf Al-17-Karmi Al-Maqdisi (d. 1033 AH), Department of Manuscripts and Islamic Libraries - Kuwait 1430 AH - 2009 AD
18.Diwan of Tarafa ibn Al-Abd Tarafa ibn Al-Abd ibn Sufyan ibn Sa'd Al-Bakri Al-Wa'ili Abu Amr, the Pre-Islamic Poet (564) (m.) Verified by Mahdi Muhammad Nasir Al-Din Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 3rd ed. 1423 AH - 2002 AD
19.Diwan of Labid ibn Rabi'ah al-'Amiri (d. 541 AH). Edited by: Hamad and Tafas, Dar al-Ma'rifah, 1st ed., 1425 AH - 2004 CE.
20.Diwan of al-Nabigha al-Ja'di. Compiled and verified by Wadih al-Samad, Dar Sadir - Beirut, 1st ed., 1998 CE. Zarruq's Treatise on Grammatical Boundaries by Shihab al-Din Abu al-Abbas Ahmad ibn Ahmad ibn Muhammad ibn
21.'Isa al-Baransi, known as Zarruq (899). Edited by Dr. Jamil Abdullah Awida. Publication date: 1430 AH - 2009 CE. Source: Al-Shamila al-Dhahabia.
22.Commentary by Ibn Aqil on Ibn Malik Ibn Aqil al-'Aqil al-Hamdani al-Misri (d. 769 AH). Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Publisher: Dar al-Turath - Cairo, Dar Misr Printing House, Sa'id Judeh al-Sahhar and Partners 20, 1400 - 1980 CE
23.Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah by Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686), edited by Muhammad Basil Ayun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st ed., 1420 AH/2000 AD
24.Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah by Nur al-Din
25.al-Ashmouni (d. 900), publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1419 AH/1998 AD
26.Explanation of At-Tashil, called (Tamphid Al-Qawa'id bi Sharh At-Tashil Al-Fawa'id): Muhammad ibn Yusuf, known as Nazir Al-Jaysh (778), studied and verified by: Professor Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, Cairo, Arab Republic of Egypt, 1st ed., 1428 AH.

27.Explanation of At-Tasrih 'ala At-Tawdih or At-Tasrih bi-Matn Al-Tawdih, Khalid ibn Abdullah Al-Azhari (d. 905) Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1421-2000 CE.
28.Explanation of Jamal Al-Zajjaji (Al-Sharh Al-Kabir) by Ibn Asfour Al-Ashbili (d. 669 CE), verified by: Dr. Sahib Abu Janah, University of Mosul - Dar Al-Kutub Foundation for Printing and Publishing, 1st ed., 1400-1980 CE
29.Explanation of Al-Radi 'ala Al-Kafiya by Radi Al-Din Al-Astarabadi (d. 686 CE), corrected and commented on by: Yusuf Hassan Omar, Al-Sadiq Foundation for Printing and Publishing, Setareh Press, Tehran, 1318
30.Explanation of Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab, Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 5761), edited by Abd al-Ghani al-Daqr, United Distribution Company - Syria, (n.d.).
31.Explanation of Qatar al-Nada wa Bal al-Sada, Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 5761), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Cairo, eleventh edition, 1383.
32.Explanation of al-Mufassal, Abu al-Baqa' Muwaffaq al-Din Ibn Ya'ish (d. 643), introduced by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.
33.Explanation of al-Kafiya al-Shafiyyah, Jamal al-Din Ibn Malik (d. 672 AH), edited by Abd al-Mun'im Ahmad Haridi, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qura University, first edition. (n.d.)
34.Al-Sahah, the Crown of the Language and the Correct Arabic, Abu Nasr Ismail bin Hammad al-Jawhari (d. 1393), edited by: Ahmad Abd al-Ghafur Attar, Dar al-Ilm lil-Malayin - Beirut, 4, 1407 AH - 1987 AD.
35.Al-Kafiya fi Ilm al-Nahw by Jamal al-Din Ibn al-Hajib (d. 646 AH), edited by Dr. Salih Abd al-Azim al-Sha'ir, Maktabat al-Adab - Cairo, 1st ed., 2010.
36.Kitab al-Ta'rifat by Ali ibn Muhammad al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), edited by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1403-1983.
37.Kitab Sibawayh by Abu Bishr Amr ibn Uthman, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd ed., 1408-1988.
38.Kitab al-Ayn by Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), edited by Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim al-Samarra'i, Dar and Maktabat al-Hilal (n.d.).
39.Al-Kanash fi Fanani wa al-Murf by Abu al-Fida Imad al-Din Ismail, Sahib al-Hama (d. 732 AH), studied and edited by Dr. Riyad ibn Hasan al-Khayyam, Al-Asriya Library for Printing and Publishing Beirut - Lebanon, 2000 AD, (n.d.).
40.Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-I'rab, Abu al-Baqa' al-'Akbari (d.) (616), edited by: Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr - Damascus, 1st ed., 1416 AH - 1995 AD.

41.Lisan al-'Arab: Abu al-Fadl Jamal al-Din Ibn Manzur (d. 711 AD), Dar Sadir - Beirut, 3, 1414 AD
42.Al-Luma' fi al-Arabiyyah, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AD), edited by: Faiz Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah - Kuwait, (n.d.).
43.Al-Mabahith al-Arabiyyah fi Sharh al-Kafiya al-Hajibiyyah, Sheikh Muhammad ibn Ali al-Jurjani, edited by: Mustafa Mahmoud Abu al-Su'ud, Al-Maktaba al-Khayriyyah, Cairo, 1st ed., 1414-2024 AD.
44.Al-Muhit fi al-Lughah, al-Sahib Ismail ibn Abbad (385 AD), edited by: Muhammad Hasan Al Yasin Alam al-Kutub, 1st ed., 1414-1994 AD
45.Mukhtar al-Sihah, Abu Abdullah al-Razi (d. 666 AH), edited by: Youssef al-Sheikh Muhammad, Al-Maktaba al-Asriya, Dar al-Namuthajiyah, Beirut, fifth edition 1999 AD.
46.Al-Murtajall fi Sharh al-Jumal, Abu Muhammad Abdullah ibn Ahmad ibn al-Khashab (567 AD), edited and studied by: Ali Haidar, Damascus, 1392-1972 AD.
47.Al-Masa'il al-Shiraziyyat, Abu Ali al-Farsi, edited by: Hassan ibn Mahmoud Handawi, Kunuz Ishbiliya for Publishing and Distribution 1 01424-2004 AD.
48.Al-Mu'asid ala Tasheel al-Fawa'id, Baha' al-Din ibn Aqil (796 AD), edited by: Dr. Muhammad Kamil Barakat, Umm al-Qura University (Dar al-Fikr - Damascus, Dar al-Madani - Jeddah), 1st ed., 1400-1405 AD
49.Meanings of Grammar, Dr. Fadhel Saleh al-Samarani, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution - Al-Ala 1 01420- 2000 AD
50.Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 5761), edited by:Dr. Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr - Damascus, 6, 1985.
51.Al-Mufassal fi Sina'at al-I'rab, Abu al-Qasim Jar Allah Mahmud al-50-Zamakhshari (d. 538) Edited by: Dr. Ali Bu Malham, Maktabat al-Hilal - Beirut, 1st ed., 1993.
52.Al-Muqtaṣab, Abu al-Abbas al-Mubarrad (d. 285), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Al-Maktoub Beirut, (n.d.)
53.Al-Mujtaṣad fi al-Nahw Abu Bakr Muhammad ibn al-Sarraj, edited by: Muhammad Atef al-Tarras, Dar al-Salam (2018), (n.d.)
54.Al-Nahw al-Wadih fi Qawa'id al-Lugha al-Arabiyyah, Ali al-Jarim and Mustafa Amin, Dar al-Masryia al-Saudiyya for Printing, Publishing, and Distribution, 1403-1983, (n.d.)
55.Al-Nahw al-Wafi, Abbas Hasan (d. 1398 AH), Dar al-Ma'arif, 15, (n.d.)
56.Huma' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami', Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911), edited by:Abd al-Hamid Handawi, al-Tawfiqiya Library - Egypt. (n.d.)